أثر تدهور العملة السودانية في انهيار الاقتصاد السوداني في الفترة (2015 – 2021)

The Effect of the Deterioration of the Sudanese Currency on the Collapse of the Sudanese Economy In the period (2015-2021)

إعداد :

د. رشيدة عباس العوض محمد صالح، أستاذ الاقتصاد المساعد، منسق الدراسات العليا جامعة النيل الأبيض، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، السودان

البريد الإلكتروني: **rasidaabas@wnu.edu.sd**

المستخلص

هدف البحث لمعرفة أثر تدهور العملة السودانية في انهيار الاقتصاد السوداني في الفترة (2015 – 2021)، والكشف عن الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتدهور العملة السودانية، وتمثلت مشكلة البحث في ما هي الاسباب التى أدت الى تدهور العملة السودانية، هل يؤدي زيادة معدلات التضخم لانخفاض قيمة العملة المحلية، من أهم نتائج البحث أن تدهور العملة السودانية وزيادة التضخم كانت من الأسباب التي أدت إلى انهيار الاقتصاد السوداني خلال الفترة الدراسة، هناك علاقة طردية بين تدهور العملة المحلية ومعدلات التضخم، أي يرتبط تدهور العملة بصورة مباشرة بالتضخم فكلما زادت نسبة التضخم زاد تدهور العملة وقلت قيمة العملة المحلية. من أهم توصيات البحث، ضرورة إتباع سياسة مالية ونقدية وتعمل على تخفيض السيولة والتي بدورها تؤدي إلى "انخفاض التضخم وبالتالي تحسين سعر الصرف لتجنب تدهور العملة المحلية، اهمية العمل على ترشيد الانفاق العام بالدولة.

الكلمات المفتاحية: تدهور العملة، انهيار الاقتصاد، التضخم.

Abstract

The aim of the research was to determine the impact of the deterioration of the Sudanese currency on the collapse of the Sudanese economy in the period (2015) and 2021), and to reveal the social, economic and political reasons for the deterioration of the Sudanese currency. The research problem included: What are the reasons that led to the deterioration of the Sudanese currency? Does increasing inflation rates lead to a decline in the value of the currency? The local currency, of the Sudanese currency, and the increase in inflation were among the reasons that le to the collapse of the study period. There is a direct relationship between the deterioration of the local currency and inflation rates - the deterioration of the local currency process leads to inflation. The higher the inflation rate, the greater the deterioration of the currency, and I said that we research, the necessity of following a financial and monetary policy that works to Hiding a shelf avoids a deterioration in the rationalization of public spending in the country. Words to the campaign, Al-Haniyat Economy.

المبحث الأول: الاطار المنهجي والدراسات السابقة

أولا: الاطار المنهجي

مشكلة البحث: تمثلت مشكلة البحث في الاتى:

1. ما هي الاسباب التى أدت الى تدهور العملة السودانية.
2. هل يؤدي زيادة معدلات التضخم لانخفاض قيمة العملة المحلية.
3. هل تؤثر السياسات النقدية على تدهور قيمة العملة المحلية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في معرفة الاسباب الرئيسية لتدهور العملة وتأثير هذا التدهور على الاقتصاد السوداني، واستكشاف الطرق السليمة لمعالجة الاثار في تغيرات اسعار الصرف وتدهور العملة.

أهداف البحث:

1. معرفة الاسباب التى أدت الى تدهور العملة السودانية.
2. . معرفة إذا كانت زيادة معدلات التضخم سبب في إنخفاض قيمة العملة المحلية.
3. التعرف على دور السياسة النقدية في تغيرات اسعار الصرف وتدهور العملة المحلية.

فرضيات البحث:

1. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدهور العملة المحلية والسياسة النقدية.
2. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدهور العملة المحلية وسعر الصرف.
3. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدهور العملة المحلية ومعدلات التضخم.

حدود البحث:

الحدود المكانية : ولاية النيل الابيض، جمهورية السودان

الحدود الزمانية: الفترة من 2015م – 2021م

الحدود الموضوعية: أثر تدهور العملة السودانية في انهيار الاقتصاد السوداني.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: التقارير المالية ومنشورات بنك السودان المركزي

المصادر الثانوية: الكتب والدراسات والبحوث العلمية.

منهج البحث: اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي.

ثانيا: الدراسات السابقة

1- دراسة اسماعيل محمد(2022م) : تناولت الدراسة تدهور العملة وأثره على السياسات المالية والنقدية دراسة حالة ولاية غرب دار فور والكشف عن الاسباب التى ادت الى تدهور العملة السودانية، تمثلت أهمية البحث في بيان الاسباب الرئيسية لتدهور قيمة المحلية وبصورة سريعة من خلال التعرف على اسباب تدهور العملة السودانية، إفترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تدهور العملة المحلية والمؤشرات الاقتصادية الكلية، من نتائج الدراسة ان تعويم الجنيه السوداني ساهم في تدهور العملة المحلية، واوصت الدراسة الدولة بانتهاج سياسة مالية ونقدية ملائمة، أوصت الدراسة بقيام الحكومة برفع سعر الفائدة على ودائع العملة المحلية لدى البنك المركزي وبالتالي لدى البنوك العاملة في البلد لكي يقوم الناس بإيداع مدخراتهم من العملة المحلية لدى البنوك وعدم استبدالها بالعملة الاجنبية.(اسماعيل،**2022م)**

2- دراسة عبد الحفيظ جيب الله (2009): تناولت الدراسة الديون الخارجية وأثرها على انهيار العملة المحلية، هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية توزيع واستخدام الديون الاجنبية في السودان في القطاعات المختلفة ومدى تأثيرها في انهيار العملة، وتظهر اهمية الدراسة من خلال تناول تقويم الخيارات الاقتصادية لجدولة الديون واستخدام اوزان نسبية لاستراتيجية التعاون الاقتصادي لتفعيل السياسات التى من شأنها النهوض بالعملة المحلية، افترضت الدراسة الاقتراض الخارجي وما يوفره من عملة صعبة يؤثر في قيمة العملة المحلية، ووجود علاقة بين زيادة للانتاج وتحريك جمود الاقتصاد وركوده والمساهمة في ثبات واستقرار العملة المحلية، توصلت الدراسة إلى نتائج اهمها إن المديونية الخارجية تؤثر سلباً في موقف العملة المحلية من خلال التأثير في الميزان التجاري، اوصت الدراسة بتضييق الفجوة الكبيرة بين المدخرات المحلية ومتطلبات الاستثمار لضمان عدم التأثير السلبي في قيمة العملة المحلية، العمل على تنمية الصادرات طالما السعر المنخفض للعملة أعطي القدرة التنافسية لكي يكون الميزان التجاري بالموجب.(عبد الحفيظ،**2009م)**

3- دراسة مأمون محمد (2005م): تناولت الدراسة سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وسبل معالجة الآثار السالبة على العملة المحلية، نبعت اهمية الدراسة من خلال تناول موضوع سعر الصرف وأثره على استقرار وثبات العملة المحلية، وافترضت الدراسة الطلب الزائد على العملات الأجنبية يؤدي إلى حدوث مشكلة ارتفاع أسعارها مقابل العملة المحلية، أن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلباً على العملة المحلية، توصلت الدراسة إلى نتائج منها تخفيض سعر الصرف يؤدي إلي تدهور قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات

السوداني، أن سياسات صندوق النقد الدولي اتجاه السودان لم تأتي بنتائج ايجابية، اوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات الاقتصادية وأثرها على العملة المحلية.(مامون،**2005م**)

4- دراسة غالب مطلق،(2005م) تناولت الدراسة الرقابة على العملة من خلال رقابة النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للأهمية الخاصة التى يتناولها بند النفقات في الموازنة العامة للسلطة في ظل ندرة الموارد، تمثلت أهمية الدراسة في بيان السبل والوسائل اللازمة لتفعيل الرقابة على العملة الفلسطينية لتفادي وتجنب انهيارها، افترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي وسعر الصرف للعملة الوطنية، وجود علاقة طردية الفساد الاداري وانهيار العملة، خلصت الدراسة للعديد من النتائج والتي من أهها ضعف الصلاحيات التى يتمتع بها البنك المركزي بالإضافة لقلة الخبرة والكفاءة، العلمية والعملية، ضعف التركيز على التدريب الدوري والمستمر لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي وفهم اتجاهاته في أداء المهام الرقابية، من توصيات الدراسة معالجة ضعف أداء رقابة البنك المركزي والمتمثل في عدم تفعيل الرقابة على المدفوعات العامة للسلطة.(غالب،**2005م**).

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية: نجد أن الدراسات السابقة تناولت أن السياسات المالية والنقدية المتبعة في الدولة والديون الخارجية كان من الأسباب التي أدت إلى تدهور العملة المحلية، كذلك سياسات سعر الصرف أثرت على عدم استقرار وثبات العملة المحلية، بينما تناولت الدراسة أن تدهور العملة ووجود التضخم كان سبب في انهيار الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: الاطار النظري

اولاً: مفهوم العملة وأنواعها واسباب تدهورها

1. تعريف العملة:

النقود في الواقع أي شيء جرى العرف أو القانون على استعماله في دفع ثمن السلع والخدمات أو في تسوية الديون، بشرط أن يكون ذلك الشيء مقبولا قبولا عاما لدى الأفراد وبلا تردد أو استفهام. فالناس يقبلون السلع الأخرى لذاتها أي من اجل استهلاكها حتى أن فردا ما أذا شعر بأنه لن يستهلك سلعة من السلع فانه يحاول بيعها. بخلاف النقود التي يقبلها الناس لعلمهم أن الأفراد الآخرين سيقبلونها بدورهم، ولان من وجدت معه النقود لن يجد متاعب أو مشقة في بيعها كما يجد في بيع السلع الأخرى، لان الجمهور اعتاد على قبول النقود من أي نوع وفي أي وقت، ومن هذا يتبن أن الأمر الهام الذي يميز النقود عن سائر السلع الأخرى، هو قبولها لدى الناس قبولا عاما. لقد اختلفت الاقتصاديين في تعريف النقود، تبعا لاختلاف نظرتهم الى طبيعة النقود ووظيفتها، فمنهم من نظر ألها على

أنها سلعة لها قبول عام ، ومنهم من جعلها مجرد رمز للتعبير عن رصيد المجتمع من السلع والخدمات. تعتبر النقود سلعة تعارف الناس على استخدامها كوسيط للمبادلات لما تتمتع به من صفات لا توجد في غيرها من السلع، ومن ثم كان للنقود منفعة ذاتية خاصة بها باعتبارها سلعه وتدخل في تحديد قيمتها العوامل المختلفة التي تتدخل في تحديد السلع الأخرى.(شمعون،1994م،ص139)

2. خصائص العملة:

مر على استخدام الإنسان للنقود زمن طويل، تغيرت فيه إشكالها، وتطورت وظائفها، ولم تعد وسيلة للتبادل السلع والخدمات، أو أداة للوفاء لتسديد التزاماته من الديون،بل تجاوزتها إلى التأثير على كافة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل دراسة النقود تتبوأ مركزا هاما في العلوم المختلفة وفي علم الاقتصاد بصفة خاصة وتتمثل خصائص العملة فيما يلى:

1 - **القبول المادي لدي الافراد والمجتمع:** تعني هذه الخاصية أن كل فرد في المجتمع يقبل النقود في تعاملاته مع الآخرين.

2 - **سهولة العمل:** يقتضي حسن سير المعاملات ان الاداة المستخدمة كوسيط في المبادلات سهلة العمل وهو يساعد على سهولة نقلها من مكان الى آخر وسهولة تخزينها.

2 - **القابلية للإنقسام مع تمثيل الوحدات:** القابلية للإنقسام تخص النقود، وقابليتها للإنقسام دون خسارة او تلف، وهذه الخاصية للنقود انه يمكن استخدامها في جميع المعاملات خاصة المعاملات قليلة القيمة وتمثل الوحدات عندما تكون الوحدة من النقود قابلة للإنقسام الى وحدات صغيرة يجب ان تكون هذه الوحدات متماثلة اى نفس الوزن ونفس الحجم لولا هذه الخاصية لفقدت النقود خاصية كونها تتمتع بالقبول العام.(عرفات،1992م،ص21)

1. أنواع النقود :

1/ النقود السلعية: أدت صعوبات نظام المقايضة الى ارتباك في حركة المعاملات وإعاقة تقدم التبادل التجاري مما استوجب في مرحلة تاريخية الى إيجاد وسيلة تعمل على تقدير قيم الأشياء وتعمل كوسيط نقدي للمبادلة إي الفصل بين عمليتي البيع والشراء حيث يتم مبادلة السلعة الفائضة عن حاجة الفرد بها وسط ثم مبادلة هذا الأخير بسلع أخرى هو بحاجة إليها وبهذا تم القضاء على أهم صعوبات المقايضة إلا وهي توافق رغبات المتعاملين فضلا عن تسهيل عملية تقدير قيم السلع المتبادلة.(الملط،2013م،ص16)

2/ النقود الورقية: رغم انتشار الاستعمال الواسع للنقود المعدنية (الذهب والفظه) لفترة طويلة من الزمن باعتبارها نوعا أوليا من أنواع النقود السلعية ألا أن الخطر كان يهدد استخدامها فانتقال القطع المعدنية من يد إلى أخرى ومن مكان إلى أخر لانجاز المعاملات كان يعرضها إلى الضياع والسرقة أضافه إلى التآكل نتيجة استعمالها في التداول، وأخذت هذه الأوراق النقدية تنوب في التداول عن النقود المعدنية مع قدرة حامل هذه أوراق في تقديمها إلى الصارف في إي وقت لصرف قيمتها بما يعادلها من مسكوكات معدنية الأمر الذي استدعى المصارف ،إلى تغطية الإصدار النقدي الورقي بغطاء معدني تعادل قيمتها 100% من قيمته النقود الورقية. لمواجهة طلبات تحويل الأفراد للأوراق إلى معدن نفيس حيث أن التوسع والانكماش، في إصدار الأوراق النقدية لمواجهة متطلبات النشاط الاقتصادي مرتبط بحجم المعدن النفيس ولاسيما الذهب ولهذا السبب سميت بالنقود النائبة أو الممثلة.**(الملط، مرجع سابق،ص26)**

نقود الودائع (النقود المصرفية): ترتبط نشأة نقود الودائع أو كما تسمى أحيانا (بالنقود المصرفية) بتطور العمل المصرفي وتمثل الإيداعات التي تتخذ شكل حسابات مصرفية جارية تحت الطلب لدى البنوك التجارية وتسجل كرصيد دائن لصالح حسابات الوحدات الاقتصادية وتنشأ هذه الودائع من مصدرين:

المصدر الأول: يمثل هذا النوع الإيداع من النقود القانونية لدى البنك التجاري التي يودعها الأفراد أو المشروعات ومهمة البنك أن يسجل هذه الايدعات في حساب الودائع الجارية أو تحت الطلب لشخص المودع وهذا النوع من الإيداع ينطوي في حقيقته على تحويل النقود من شكلها القانوني إلى ودائع بصورة حساب جاري لدى البنك التجاري وتكون قابلة للسحب من قبل المودع في أي وقت يشاء.

المصدر الثاني: ويأخذ شكل ودائع مشتقة نتيجة قيام البنك التجاري بفتح حساب جاري لعملائه عند منحهم القروض والسلف وشراء الموجودات المالية فالبنك التجاري هو الذي يخلق الوديعة ويقدمها لعملائه عن طريق الإقراض المصرفي أو شراء الأوراق المالية ، وهو بفعلة يقوم بإنتاج النقود التي يقرضها.(مايكل،**1999**م،ص**154**)

2. مفهوم تدهور العملة:

يعنى التراجع او تراجع الشئ عما هو مألوف عليه سواءت حالته، ويقال تدهور كذا اى تراجع للأسوأ عما كان عليه في السابق ويطلق خاصة للتراجع للأسوأ، كما يعني مفهوم تدهور قيمة العملة التراجع الحاد لقيمة عملة ما مقابل العملات الأخرى زيادة عدد الوحدات وعدم ثبات وحدات التبادل النسبية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى بصورة متواترة في فترات زمنية قصيرة.(عرفات،**1992**،ص**59**)

استراتيجية وقف تدهور العملة:

يري خبراء الاقتصاد ان تنفذ خطة او قيام استراتيجية تنفذ بشكل دائم أو مؤقت لوقف تدهور العملات تشمل ما يلي:

1 - تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بإيجاد العدل وخصوصا في القضاء (النيابة والمحاكم) لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في البلد، وذلك من خلال وضع القوانين واللوائح الكفيلة بالحفاظ على حقوقهم وكذا التنفيذ العادل والفعال لهذه القوانين واللوائح

2 - توفير الاستقرار الأمني والسياسي والمالي والاقتصادي وهو الاستقرار الضروري لطمأنة المستثمر على استثماراته

3 - توفير البنية التحتية القوية التي يحتاجها المستثمر (مثل توفير شبكة طرق وشبكة اتصالات وشبكات كهرباء ومياه وتوفير الوقود) لكي يتمكن المستثمر من تنفيذ مشروعاته على اكمل وجه

4 - ينبغي أن تقوم الحكومة بوضع واتباع سياسة مالية ونقدية على أسس علمية ومعادلات وموديلز مالية دقيقة، وأن تتجنب أي عشوائية بهذا الخصوص حيث أن التخطيط السليم والتنفيذ السليم للسياسة المالية والنقدية من الأمور المهمة للحفاظ على قيمة العملة وتقويتها

6 - تقليص البطالة بتحريك عجلة الإنتاج (ولو تطلب الأمر أن تقوم الدولة بشراء تلك المنتجات من المصنعين) وتحريك عجلة البيع والشراء.. وبالتالي رفع النمو الاقتصادي للبلد المعني وكذلك المشاركة الفاعلة مع البلدان المتصلة به اقتصاديا من حيث الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات وغير ذلك من الأمور الاقتصادية المشتركة بينهم.**(مايكل، مرجع سابق،ص123)**

3. مفهوم سعر الصرف

1 - تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي، كما نه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات، وهو يمثل عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.**(قديري،2004م،ص103)**

2- أنواع سعر الصرف

1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو شراء وبيع العملات حسب أسعارها فيما بينها، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي أي السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.(بلقاسم،2003م،ص10)

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر هذا النوع عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات، لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وان ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية.

3- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.**(قديري،2004م،ص106)**

3- أنظمة سعر الصرف

تتعدد نظم أسعار الصرف الثابتة إلى ثلاثة أشكال رئيسية و هي:

1-نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة : في ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالدولار والفرنك الفرنسي والمارك الألماني ..الخ، ونجد تقريباً حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام. يعد الدولار الأمريكي العملة الدولة الرئيسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبيا بعد انهيار بريتون وودز، عاد ليكون أكثر العملات استعمالا كعملة احتياطية دولية.

2-سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات : وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجارين الأساسين، أو من العملات المكونة لحدة حقوق السحب الخاصة.

3-سعر الصرف الثابت المرن : في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتلقبات سعر الصرف، كما أنه في كثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة، بعض البلدان تقوم بربط عملتها بعملة أخرى، مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبياً، وبغض النظر عن نوعية التثبيت بعملة واحدة أو سلة من العملات ففي هذا النظام يتم تحديد مجال تقلب العملة المسموح به.(بسام،**2003**م،ص**10**).

4 -نظام سعر الصرف المرن (المعوم المدار): تتميز بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير مثل المؤشرات الاقتصادية. وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب و ميزان المدفوعات. أو تستخدم التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف، وفي هذا النظام قد نجد الدولة حتى لم تضع سعرا محددا للصرف بشكل جاد بل لجأت للتعويم، والتعويم هنا هو نظام حر يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعودا وهبوطا حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف، لكن تظهر عليه العديد من السلبيات عند اتخاذ قرار كهذا.(حميدان،**1996**م،ص**105**)

مفهوم التضخم: يشير مصطلح التضخم، إلى الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار أغلب السلع والخدمات، وبالتالي فإن أية زيادة مؤقتة في أسعار عدد محدود من السلع والخدمات لا يمكن اعتباره تضخما، والواقع أن التضخم ظاهرة معقدة، وقد شغلت أسبابه الاقتصاديين منذ فترة طويلة وما تزال تثير الكثير من الجدل. فمن الناحية النظرية، انقسمت أراء الاقتصاديين حول أسباب التضخم المتعددة، حيث نظر إليه بعضهم من جانب نقدي بحت واعتبر أن له أسبابه النقدية، في حين يرى البعض الآخر أن جذوره ضاربة في الاقتصاد الحقيقي. كما يمكن في بعض الحالات لهذه الأسباب أن تتضافر فيما بينها وتؤدي إلى مزيد من تسريع مفعول ارتفاع الأسعار.(**علي واخرون،2003،ص 110**)

يمكن أن يحدث التضخم بسبب العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الخارج، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد. فإذا تأثر اقتصاد بلد ما بصدمة فإن ذلك سيؤثر على شركائه. ذلك أن الارتفاع الكبير في أسعار السلع المستوردة من الأسواق الدولية (المواد الخام، المنتجات شبه المصنعة، السلع الرأسمالية، السلع الاستهلاكية...) يؤثر على الأسعار

المحلية، وبالمثل فإن انخفاض قيمة عملة بلد مقابل عملات شركائه التجاريين يؤدي إلى زيادة تكلفة المنتجات المستوردة. وتنتقل هذه الزيادة في أسعار الواردات تلقائيًا إلى الأسعار المحلية وتؤثر على الأسر بقدر ما تؤثر على المقاولات.(صالح،**2009**م،ص**28**)

2 – اسباب التضخم: التضخم قد يعود إلى عدة أسباب، كما أنه يشكل إحدى الظواهر التي حظيت باهتمام البنوك المركزية في الأشهر الأخيرة، بحكم ارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد العالمي. ونظرا للتقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والآثار الملموسة للسياسة النقدية الانكماشية المتبعة من معظم البنوك المركزية، ويثير التضخم المرتفع الذي يشهده العالم وانعكاساته المحتملة جدلا واسعا، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن من بين الأسباب الرئيسية للتضخم الحالي، ما يلي:

1. التذبذب على مستوى سلاسل التموين.
2. الحرب في أوكرانيا وانعكاساتها على التموين من منتجات الطاقة والسلع الغذائية.
3. إعادة توجيه الطلب العالمي على السلع بدلا من الخدمات.
4. خطط الانتعاش الاقتصادي في أغلب البلدان عقب جائحة كوفيد 19.
5. تداعيات الجائحة على المعروض من اليد العاملة.(جباري،العوادي،**2014**م،ص**14**).

جدول رقم (1) النمو الاقتصادي والتضخم (2014 – 2016)

البيانات	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة النمو الاقتصادي	معدل نسبة التضخم
2014	1.117.65	%6.6	%14.3
2015	1.116.033	%4.2	%11.2
2016	1.060.16	%4.9	%1.2

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الادارة العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج

السياسة النقدية في السودان:

السياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية - بنك السودان - بغرض التحكم في حجم التمويل المصرفي ونوعه، وبالتالي في عرض النقود كهدف وسيط و ذلك للوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية. أما السياسة التمويلية فهي تتعلق بتخصيص و توجيه التمويل و سلامة و فعالية التنفيذ، و يشارك في تنفيذها القطاع الخاص و العام من خلال عمليات التمويل للبنوك و المؤسسات المالية.

تساهم هذه السياسات بطريقة مباشرة في فعالية تحقيق أهداف السياسة النقدية وتقليل أو احتواء آثارها السالبة على القطاعات الاستراتيجية وقطاعات الإنتاج بصفة عامة، حيث تعتبر أداء من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، لذلك فان إعدادها لابد أن يتم في هذا الإطار ووفقا للتوجهات العامة للدولة.(تقارير بنك السودان المركزي، **2015 – 2021**)

أهم التدابير التي تتضمنها السياسة التمويلية، تحديد اشتراطات كمية و نوعية للتمويل قطاعيا وذلك لتوفير احتياجات التمويل للقطاعات ذات الأولوية، ضوابط و توجهات بخصوص منع أو الحد من تمويل بعض الأنشطة غير ذات الأولوية، وتحديد ضوابط التمويل بما يؤمن سلامة فعالية استخدام الموارد. لذلك نجد أن الاختلافات و التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد يقتضي تكامل السياسات الاقتصادية من مالية وتمويلية ونقدية، وأن تخدم كل سياسة أهداف الأخرى ولا تتعارض معها. من ناحية أخرى فان أهمية الدور الذي تقوم به السياسة التمويلية في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي تتضح في أنها تتعامل مع قطاع هام و مؤثر وهو الجهاز المصرفي.

في إطار التنسيق بين السياسة المالية والنقدية والتمويلية بتكامل دورهم في تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: إيرادات ومصروفات الدولة والنمو المقدر للدخل القومي ومعدل التضخم المستهدف و موقف ميزان المدفوعات، وتبعا لهذه التقديرات يتم تحديد الكتلة النقدية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف حيث تتمثل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. ولا تحقق هذه الأهداف إلا بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية.(عبدالمنعم، **1972**م، ص**10**)

الملامح الأساسية للسياسة النقدية والتمويلية:

منذ عام 1983 ظل بنك السودان يصدر ويتابع السياسات النقدية والتمويلية حيث كانت قبل ذلك مجرد توجهات وضوابط تحكم مسار العمل المصرفي. طرأت على السياسة النقدية والتمويلية تغييرات جوهرية في جوانب إعدادها وصياغتها وأهدافها وآليات وأساليب تنفيذها ومراجعتها وقد تمثل هذه التغيرات الجوهرية في الجوانب التالية:

1. إعداد السياسة النقدية والتمويلية في ضوء الموجهات الخاصة بالبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي، حيث تم وضع أهداف واضحة ومحددة تتوافق مع أهداف البرنامج الاقتصادي، وقد تمثلت أهداف السياسة التمويلية و النقدية في الآتي:

1/ تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

2/ العمل على تخفيف حدة التضخم.

3/ تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة قطاعيا وجغرافيا.

4/ تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم الاقتصادية.

2. إشراك كافة الجهات ذات الصلة بالسياسة النقدية والتمويلية في إعدادها و صياغتها بغية تلمس رغبات تلك الجهات واحتياجاتها والاستهداء بمقترحاتهم سدا للثغرات وتقليل التعديلات خلال فترة التنفيذ.

3. توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية لتشمل قطاعات النقل والتخزين والحرفيين وصغار المنتجين والمهنيين والعقارات السكنية والفئوية هذا بالإضافة إلى قطاعات الزراعة، الصناعة، الصادر.

4. انحياز السياسة النقدية والتمويلية لتمويل الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة باعتباره القطاع الرائد المعول عليه في تحقيق الطفرة الاقتصادية حيث تم تخصيص نسب تفضيلية للقطاع الزراعي إدخال صيغ التمويل الإسلامية بدلا عن صيغة التعامل بالربا عملا بأحكام الشريعة في المعاملات المصرفية. (تقارير بنك السودان المركزي، 2015 – 2021)

4.اسباب وآثارتدهور العملة في السودان

1- تدهور العملة السودانية خلال الفترة (2015 – 2021) : ظل السودان خلال الفترة مابين عام 2015 – 2021م كغيره من الدول النامية يعاني من تدهور العملة المحلية مقابل العملات الأخري، ويعزي تدهور العملة المحلية السودانية خلال الفترة المذكورة أعلاه لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترات طويلة لعدم وجود التخطيط السليم الى جانب تسيس العملية الاقتصادية برمتها، وقد لعب الانفاق الحكومي المتعاظم وغير المتوازن دوراً كبيراً في تراجع وتدهور العملة السودانية المحلية، لاسيما وأن هذا الانفاق لا يقابله انتاج حقيقي مثل الصرف على الأمن والدفاع والذى تجاوز الـ 75% من ميزانية الدولة في بعض الفترات.

ويرتبط تدهور العملة بصورة مباشرة بالتضخم اى ان العلاقة بين التدهور في سعر العملة والتضخم علاقة طردية، فكلما زادت نسبة التضخم زاد تدهور العملة وقلت قيمة العمل المحلية، وعكسية النسبة بين السيولة وقيمة العملة، حيث تري المدرسة النقدية أن تدهور العملة المحلية والتضخم هى ظاهرة نقدية فهم يؤكدون طردية العلاقة بين تدهور العملة وكمية النقود او التضخم، وعكسية العلاقة بين كمية النقود وقيمتها أى ان زيادة كمية النقود تؤدي الى ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمتها.

فالمتابع للتطورات الاقتصادية في السودان خلال السنوات الثلاث الأخيرة يلاحظ ان هناك فعلاً علاقة قوية بين تدهور العملة السودانية (انخفاض القيمة) مقابل العملات الأجنبية ونسبة التضخم النقدي (نسبة السيولة) وفقاً للمؤشرات الاقتصادية التى يصدرها الجهاز القومي للإحصاء وبنك السودان المركزي بصورة عامة وتدهور العملة

ونسبة التضخم بصورة خاصة، وقد شكك بعض السودانيين الاقتصاديين في مصداقية تلك الارقام الصادرة من الجهازين السابقين خاصة في ظل الارتفاع المستمر لأسعار السلع المعيشية والانخفاض الحاد لعملة الجنية السوداني مقابل العملات الاجنبية الأخرى قائلين انه من الطبيعي ان ترتفع نسبة التضخم وبالتالي انخفاض العملة المحلية.(سوسن،قاسم،**2019**م،ص**127**)

2- اسباب تدهور العملة السودانية في الفترة (2015 – 2021):

1 – ارتفاع نسبة التضخم النقدي (كمية السيولة) : التضخم النقدي هو ارتفاع معدل الطلب نتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، وهو أحد اسباب تدهور العملة المحلية (الجنية) وهذا ما جاءت به المدرسة النقدية والتى تري ان ازدياد عرض النقود بالنسبة للطلب تؤدي الى انخفاض قيمة العملة، أي أن العلاقة بين كمية النقود المعروضة وقيمتها هى علاقة عكسية حيث كلما زادت الكميات المعروضة كلما قلت قيمتها وبالعكس.

2 – تراجع الصادرات السودانية :فقد السودان خلال الفترة القليلة الماضية الكثير من الصادرات التى كان يتميز بها في الفترات السابقة وتتمثل في الصادرات البترولية والتي كانت المرتكز الأساس فالاقتصاد السوداني منذ بداية العام 1997م حيث بلغ انتاج السودان من النفط حينها 150 الف برميل يومياً، وأدي انفصال الجنوب الى فقدان كمية كبيرة من انتاج وتصدير البترول مما أثر سلباً على الصادرات السودانية وبالتالي تراجع قيمة الجنية السوداني.

3 – قلة الانتاج والانتاجية: قبل ظهور البترول في العام 1997م كان الاقتصاد السوداني يعتمد اعتماداً تاماً على الانتاجين الزراعي بشقيه المطري والالي والصناعي، اذ يمتثل الانتاج الزراعي في انتاج وتصدير المحاصيل الزراعية كالحبوب الزيتية مثل السمسم والفول السوداني وزهرة عباد الشمس وغيرها من المحاصيل الاخري ذات العائد المادي الكبير مثل القطن والصمغ العربي والقمح، أما في الجانب الصناعي كان السودان يعتمد على صناعة الغزل والنسيج وانتاج وصناعة زيوت الطعام، الا ان ظهور البترول أدي الى قلة الانتاج لهذين المصدرين المهمين وذلك بسبب اتماد الحكومة على الصادرات البترولية فقط دون غيرها مما أثر سلباً على الاقتصاد السوداني وفقدان التوازن بعد انفصال دولة الجنوب، حيث اصبح السودان يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات لمقابلة احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية ومشروعات التنمية مما زاد الطلب على العملة الاجنبية وبالتالي فقدان الجنية السوداني لقيمته وتدهوره. وقد أكدت الاحصائيات ان قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية بلغت حوالى 75% من قيمة جملة الواردات في كل سنة.(،حميدان، مرجع سابق ص**105**)

4 - الحصار الاقتصادي الامريكي على السودان: يعتبر الحصار الاقتصادي الأمريكي على السودان من اهم اسباب تدهور العملة السودانية خلال الفترات السابقة وذلك بانعدام الاستيراد والتصدير لبعض المنتجات ومدخلات

الانتاج مما يؤدي الى تدهور وانخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع الاسعار بمعدلات غير معقولة، وأثرت العقوبات بشكل قوى على القطاعات الحيوية مثل القطاع الزراعي الذى يعتمد عليه أكثر من 70% من سكان السودان وهو محور الأمن الغذائي والصادر وتمثل أكثر من 30% من الناتج المحلي.

5 – التضخم واحتياطي تأمين العملة في البنوك: يعتبر التضخم من اعظم المشكلات في تدهور العملات فعند ارتفاع نسب التضخم تكثر عملية التعامل في الاسواق المالية والتجارية بالعملة الاجنبية مما يؤدي الى تراجع العملة المحلية وايضاً عندما ينخفض احتياطي التأمين للعملة فأنه ايضاً يعمل على انخفاض قيمة العملة.

6 - الحروب والكوارث الطبيعية: تعد الحروب والكوارث الطبية مؤثرة في الاقتصاديات الوطنية وأحد الأسباب التي تؤدي الى الاختلال في قوة الاقتصاد الوطني الأمر الذى يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأخرى، وشهد السودان عدة حروب منها حروب دار فور وجبال النوبة والنيل الأزرق واستمرت هذ الحروب في القوت الحاضر مما أثر على الاقتصاد الوطني.(عرفات، مرجع سابق،ص**59**)

8 – عجز الميزان التجاري: يعد العجز في الميزان التجاري للسودان هو لميزة السائدة خلال السنوات الأخيرة حيث اظهرت كل الميزانيات العامة للدولة في هذه الفترة عجزاً كبيراً مما أثر على قيمة الجنية السوداني، وتؤدي الزيادة الطبيعية في حجم السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع الى زيادة مماثلة على الأقل في قيمة النقود اللازمة لتداول تلك السلع والخدمات، ولا تقف الزيادة عند ذلك فقط لأنه بدلاً من علاج عجز الموازنة بتخفيض المصروفات وزيادة الايرادات العامة تلجأ الدولة الى سداد العجز بطريقتين أولهما هو اصدار اذونات وسندات الخزانة التى تكتتب فيها البنوك التجارية فيعتبر سداد ذلك العجز من العجز بالأزون والسندات سداداً من المدخرات لأن عجز الموازنة العامة ناتج من المصروفات وهى غالبيتها مصروفات جارية ويؤدي ذلك الى تدهور العملة لزيادة الاموال المتاحة دون زيادة مماثلة في الانتاج.

9 – تراكم الديون الخارجية: تميز الاقتصاد السوداني في الفترات الأخيرة بتراكم الديون الخارجية الناتجة عن قروض الحكومة من المؤسسات والحكومات الخارجية ومنها قروض ربوية استغلتها الحكومة في مشاريع غير مجدية ويمكن القول بأنها مشاريع وهمية الأمر الذى أدي الى تراكم الديون الخارجية على البلاد حتى وصلت الى ما يفوق 50 مليار دولار، وبذلك تعتبر مشكلة الديون الخارجية ومشكلة عدم الثقة لدي الدول المانحة للقروض الاستثمارية في السودان هى من أهم اسباب تدهور العملة السودانية. (عرفات، مرجع سابق،ص**61**)

3- آثارتدهور العملة السودانية

أ - الآثارالاقتصادية لتدهور العملة السودانية:

1- **أثرتدهور العملة على الاستثمار:**

عملية تدهور العملة تؤدي إلى الارتفاع المستمر للأسعار و الذي بدوره يشجع المستثمر ين وأصحاب رؤوس الأموال على توسيع استثماراتهم بغية الحصول إرباح كبيرة وبذلك يزيد الطلب الكي علي الموارد الإنتاجية العاطلة بما فيها العمال العاطلون عن العمل، ان عملية تراجع أسعار العملة المحلية تؤدي ألي ارتفاع أسعار موارد و السلع الاستثمارية المستخدمة في العملية الإنتاجية مما يزيد من حجم التكلفة الاستثمارية بالشكل الذي يؤدي ألي أعاقة عملية التنمية الاقتصادية.(احمد،2014،ص64)

2- **أثرتدهور العملة علي ميزان المدفوعات:**

من أهم الآثار السلبية للتدهور العملة المحلية هو ذلك الأثر الذي يمارس علي ميزان المدفوعات للدولة وذلك بسبب زيادة الواردات و انخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري) فالزيادة التضخمية للنقود تؤدي ألي الزيادة في الإنفاق القومي وبالتالي يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط علي السلع المحلية بل يمتد ذلك ألي السلع الاجنية المستوردة فإذا كان الاستيراد غير مقيد سوف يزيد حجمه و ترتفع مدفوعات ويعمل علي تخليص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي. أما أذا كان الاستيراد مقيدا فينعكس الطلب علي السلع المستوردة ألي زيادة الطلب علي السلع المنتجة محليا مما يدفع ذلك ألي استمرار ارتفاع الأسعار للسلع المنتجة محليا ويضعف من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية مما يؤدي ألي انخفاض الصادرات هذا ما يؤثر سلبا علي حصيلة الدولة من النقد الأجنبي فيجعلها غير قادرة علي تلبية احتياجانا لسوق المحلية من السلع (تمويل الواردات).

3- **أثرتدهوره العملة علي الاستهلاك والادخار:**

تدهوره العملة المحلية وارتفاع الأسعار المستمر يضعف من القوة و المقدرة الشرائية للإفراد مما يدفعهم للجوء ألي مدخراتهم للمحافظة علي مستوي الاستهلاك وينخفض نتيجة لذلك مما تخصصه من الدخل الفردي و القومي لأغراض الادخار وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المقدرة علي تمويل الاستثمارات و بالتالي يمكن القول أن العملية المحلية له تأثير كبير ومباشر علي الاستهلاك والادخار.

4- أثرتدهوره العملة المحلية علي التضخم:

تدهوره العملة و التضخم تعتبران عمليتان متلازمتان حيث أن انخفاض قيمة العملة المحلية تعني الزيادة في معدلات التضخم و تصاحب عملية تدهور العملية ارتفاعا مستمرا للأسعار وذلك بفقدان النقود او العملة ألي جزء من قيمتها وقوتها الشرائية مما ينعكس في ضعف ثقة الإفراد بوحدة العملة الوطنية و من ثم تدهون القيمة و بالتالي انخفاض الادخار وارتفاع الاستهلاك وهي مؤشر من مؤشرات التضخم في المقابل هذا الانخفاض في العملة يؤدي الي ارتفاع قيمة العملات الأجنبية الاخري مما يدفع الدولة ألي أللجو لاستخدام العملات الأجنبية كمخزن للقيمة بدلا من العملة المحلية وبالتالي التقليل من حجم الاستثمارات.

5- أثرتدهور العملة المحلية علي إعادة توزيع الدخل الحقيقي :

الفئات المختلفة من ذوي الدخل تتأثر بطرق مختلفة فبعضها يحقق إرباحا والبعض الأخر يحقق خسائر حيث إن فيه الدخول المحدودة أو الثابتة نسبيا و تشمل أصحاب الرواتب وحملة السندات تتحمل خسائر بشكل انخفاض في دخولها الحقيقية اما الفئة الاخري تتأثر بتدهور العملة هي أصحاب المشروعات التجارية و الصناعية التي دخولهم النقدية بمعدلات من معدل التدهور وبذلك يحقيقو إرباحا أي زيادة الأسعار.

6- أثرتدهور العملة المحلية علي التجارة الخارجية:

الدولة التي تعاني من تدهور عملتها بنسب اعلي من الدول الاخري تصبح عندئذ السلع المستوردة من الخارج ارخص من السلع المنتجة محليا مما يترتب عليه زيادة الاستيراد وحفظ الصادرات وذلك لعدم قدرتها علي علي المنافسة في الأسواق العالمية وذلك لارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبي.(موسى،ص215)

ج/ الاثار السياسية لتدهور العملة المحلية:

ان خطورة تدهور العملة المحلية لا تقف عن الحدود الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل انها تتجاوزها الى تعريض حرية صانع القرار السياسي الى مزيد من الضغوطات الداخلية والتدخل الاجنبي، وفى ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافة اوجهها خاصة الوجة المالي فان تدهور العملة يؤثر سلباً على الاستثمار الخارجيلا ورؤوس الاموال الأجنبية بالاضافة الى الاحتقان الداخلي من قبل المواطنين جراء الارتفاع المستمر للأسعار فبالتالي من المتوقع تسارع عملقة راس المال واحتواء الشركات المتعددة الجنسيات المحركة لهذا المال لمصير الخطط الانمائية وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، الا ان خطورة هذا النفوذ لن تقف عند البعدين الاقتصادي والاجتماعي بل ستتعدي الى البعد السياسي، فيري البعض ان هذه الاموال والشركات

الكبري المحركة لها قدرة على التأثير علي سيادة الدول وتلعب دور الشرطي الذى يلزم الدول المضيفة بتوجيهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مسمساً بالسيادة الوطنية واستقلال القرار.

ويمكن تلخيص اهم الاثار السياسية لتدهور العملة المحلية في النقاط الاتية:

1 – عدم الاستقرار السياسي

2- انتشار الحروب والنزاعات القبلية المحلية والاهلية

3- انتشار الفساد المالي والاداري

4 – قيام لثورات والمطالبة بتغير النظم الحاكمة

5 – ظهور الانفلاتات الامنية خاصة جرائم السرقات.(موسى،مرج سابق،ص**215**)

المبحث الثالث: الإطار التحليلي

منهج التحليل:

تم استخدام منهج الوصفي التحليلي القياسي لبيانات وهو عبارة عن استخدام الطرق الرياضية والقياسية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية لقراءة الشواهد التطبيقية وذلك عبر عدة مراحل أولها جمع البيانات الاحصائية عن متغيرات البحث، ثانيها عرض البيانات وتبويبها وتمثيلها عبر المعادلات ثم تحليل البيانات وقراءة المقدرات لتقديم التفسير الملائم للنتائج من الناحية الاحصائية والاقتصادية.

تحديداً تم استخدام برنامج E- views وطريقة المربعات الصغري (OLS) حيث ان المعادلات بواسطة طريقة المربعات الصغري تعطي تفسير مقدرات تتميز بالخواص المرغوبة وهي أنها خطية وغير متحيزة وذات تباين أقل.

1 – اختبار المعنوية الاجمالية للإنحدار F: تختبر المعنوية الكلية للإنحدار بحساب نسبة (F) بين التباين المفسر والتباين غير المفسر أو تباين البواقي، وتوحي القيمة المرتفعة الإحصائية (F) بعلاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مؤدية الى رفض الفرض العدمي بأن معاملات كل المتغيرات المفسرة كلها أصفار.

2 – معامل التحديد المتعدد R^2 يعرف معامل التحديد المتعدد (R^2) بأنه نسبة التغير الإجمالي في (Y) الذى يفسره الانحدار المتعدد للمتغير التابع على المتغيرات المفسرة وكذلك يعبر عن نسبة المتغير الاجمالي على المتغير التابع الذى يفسر انحدار المتغير التابع على المتغيرات المفسرة واجمالي مربعات الانحدار بتغير البواقي في المتغير التابع أو مجموع مربعات الخطأ.

3 – احصائية T: انحراف المعياري للعينة (S) يقترب من الانحراف المعياري للمجتمع كلما زاد حجم العينة وبالتالي يقترب توزيع (**T**) من التوزيع المعتدل المعياري كتقريب لتوزيع (**T**) عندما يكون حجم العينة كبير، احصائية (**T**) تعتمد على التوزيع الطبيعي القياسي عندما يكون التباين مجهول وحجم العينة صغير (اقل من او يساوى ثلاثون) شريطة ان يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعة توزيعاً طبيعياً أو معتدلاً وان تباين المقدرات يعتمد على استخدام الخطأ في نموذج الانحدار المقدر وايجاد تباين المقدرات.

4 – احصائية ديربن – واتسونDW يختبر وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الاولي عندما يكون تباين حد الخطا العشوائي بوجود ارتباط ذاتي لا يعبر عن قيمته الحقيقية حيث يشير فرضية العدم الى انعدام الارتباط الذاتي بين قيم الخطأ العشوائي، اى ان هذه القيم تكون غير مرتبطة بمعني ان معامل الارتباط بين القيم يكون صفر، وهو يمثل معامل الارتباط المقدر بين الخطأ العشوائي.

النموذج القياسي:

يمكن وضع المعادلات بالصيغ الاتية:

$$1 - \text{Log}(y) = c_{01} + c_{11}(\log x) + u_{11} \longrightarrow c_{11}\, c_{01} > 0.$$

$$2 - \text{Log}(y) = c_{02} + c_{12}(\log tax) = u_{22} \longrightarrow c_{12}.\ c_{02} > 0.$$

حيث ان :

Log = صيغة لوغريثمية حيث تم تحويل المتغير الى معدلات نمو

y = تدهور العملة السودانية

c_{11}،c_{01} = الحدود الثابتة

x = انهيار الاقتصاد

u_{22} وu_{11} = حدود الخطأ العشوائي في المعادلتين على الترتيب

تحليل البيانات:

باستخدام المنهج القياسي بعد جمع البيانات والاحصاءات السنوية الصادرة عن بنك السودان في نشراته الاحصائية وتقاريره السنوية وتقارير الجهاز المصرفي المركزي وتقارير العرض الاقتصادي، وبإستخدام طريقة المربعات الصغري للبيانات عن المتغيرات (y) كمتغير تابع و (tax - x) كمتغيرات مستقلة خلال الفترة (2000 – 2018) توصل البحث الى عدد من النتائج المهمة كما يلى:

عرض النتائج:

جدول (1) نتائج تقدير المعادلة (1) أثر تدهور العملة السودانية على انهيار الاقتصاد (2015 – 2021)

مؤشر ديربن – واتسون DW	المعدلة R^2	معامل التحديد المتعدد R^2	احصائية F	احتمال الرفض	احصائية T	المعلمة المقدرة	المتغيرات		فترة الدراسة
							المفسرة	التابع	
2.18	0.95	0.97	25.20	0.1906	1.94888	282.7667	C	Y	2015-2021
				0.0506	4.277271	2.406669	X		
							Tax		

المصدر: اعداد الباحثون، 2023

اختبار (**F**) ويعني المعنوية الكلية للنموذج حيث جاءت قيمة (**F**) (25.20) عند مستوى معنوية (5)% اما معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) يوضح ان (97%) من العوامل المؤثرة على المتغير التابع انهيار الاقتصاد عن التغيرات المستقلة (تدهور العملة السودانية) و(التضخم) و(السياسات المالية) وان (3%) فقط هي متغيرات أخري غير مضمنة في النموذج ويعبر عنها المتغير العشوائي (u)، وبالنظر الى ($\mathbf{R^2}$) المعادلة يلاحظ ان (95%) من العوامل المؤثرة على الانهيار الاقتصادي خلال الفترة (2015 – 2021) ناتجة عن المتغيرات المستقلة (تدهور العملة، انهيار التضخم، السياسات المالية)، و(5%) فقط هي متغيرات أخري غير مضمن في النموذج.

اما بالنظر الى إحصائية (**T**) والتى تختبر أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث جاء ترتيب المتغيرات المستقلة حسب الاختبارات كالاتى:

1 – متغير تدهور العملة (4.28) عند مستوى معنوية (5)%.

2 – متغير التضخم (2.04) عند مستوى معنوية (5)%

كما تشير المعلمة المقدرة للمتغيرات المستقلة الى ان أثر التضخم (x) على انهيار الاقتصاد (y) خلال الفترة (2015 – 2021) انه اذا زاد التضخم بنسبة (1)% هذا يؤدي الى الانهيار الاقتصادي بمقدار (2.40)%

كما تشير المعلمة المقدرة للمتغيرات المستقلة ان أثر انهيار العملة على التدهور الاقتصادي (y) خلال الفترة (2015 – 2021) انه اذا زادت انهيار العملة بنسبة (1)% هذا يؤدي الى تدهور الاقتصاد بنسبة (17.5)%.

الخاتمة

اولاً: النتائج

1. أن تدهور العملة السودانية وزيادة التضخم كانت من الأسباب التي أدت إلى انهيار الاقتصاد السوداني خلال الفترة الدراسة.
2. اثبتت الدراسة التحليلية وجود علاقة عكسية بين قيمة العملة المحلية والسيولة النقدية أي ان زيادة كمية النقود تؤدي الى ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمتها.
3. هناك علاقة طردية بين تدهور العملة المحلية ومعدلات التضخم، أى يرتبط تدهور العملة بصورة مباشرة بالتضخم فكلما زادت نسبة التضخم زاد تدهور العملة وقلت قيمة العملة المحلية.
4. هناك علاقة قوية بين تدهور العملة السودانية (انخفاض القيمة) مقابل العملات الأجنبية ونسبة التخضم النقدي (نسبة السيولة) وفقاً للمؤشرات الاقتصادية التى أصدرها الجهاز القومي للإحصاء وبنك السودان المركزي خلال فترة الدراسة.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة إتباع سياسة مالية ونقدية وتعمل على تخفيض السيولة والتي بدورها تؤدي إلى "انخفاض التضخم وبالتالي تحسين سعر الصرف لتجنب تدهور العملة المحلية.
2. اهمية العمل على ترشيد الانفاق العام بالدولة.
3. توجيه الانفاق العام على برامج التنمية المستدامة وفق برامج وسياسات الدولة المالية.
4. أن تقوم الدولة بالرقابة علي سوق الصرف وأن تعمل على تثبيت واستقرار سعر الصرف بأكبر قدر ممكن لمنع تدهور العملة المحلية.

المصادروالمراجع

الكتب:

1. أحمد عبد الله إبراهيم، المالية العامة، ط2، الخرطوم، مطبعة النيلين، 2014
2. بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003
3. السيد محمد الملط، نقود العالم متى ظهرت ومتى اختفت، (القاهرة: منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة 2013م).
4. شمعون شمعون، البورصة وأدواتها في الحاضر والمستقبل،(الجزائر: دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994م)
5. شوقي جباري وحمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، القاهرة، دار الكتاب العربي، 2014م
6. عبد المجيد قديري، مدخل إلى السياسات النقدية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2004م
7. عبد المنعم فوزي، الحالية العامة والسياسة الحالية، بيروت، دار النهضة العربية، 1972م
8. عرفات التهامي ابراهيم، النقود والبنوك، مكتبة النصر، القاهرة، 1992م
9. علي توفيق الصادق واخرون، نظم وسياسات سعر الصرف، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، دون تاريخ
10. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، (الرياض: دار المريخ، 1999م)
11. محمود حميدان، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 1996م

المجلات والدوريات العلمية:

1. سوسن الجبوري، قاسم سعد، أثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف، مجلة اهل البيت، العدد 24، 2019م
2. العباس بلقاسم، "أساسيات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط،2003م، العدد – 23 نوفمبر

البحوث الجامعية:

1. اسماعيل محمد ابراهيم محمد، تدهور العملة السودانية وأثره على السياسات المالية والنقدية، دراسة حالة ولاية غرب دار فور، 2021م، جامعة الجنينية، ورقة علمية منشورة بمجلة العلوم الانسانية والتطبيقية، 2022م
2. عبد الحفيظ جيب الله النور، الديون الخارجية وأثرها على انهيار العملة المحلية في البلدان النامية، رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009
3. غالب مطلق حسن الوخيان، الرقابة على العملة من خلال رقابة النفقات العامة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة دكتوراه فى المحاسبة، جامعة ال البيت، الاردن، 2005م
4. مأمون محمد سيد احمد، سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وسبل معالجة الآثار السالبة على العملة المحلية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2005م.

التقارير:

- تقارير بنكك السودان المركزي للفترة 2015 – 2021م